التسهيل
في الفقه
على مذهب الإمام الرباني أحمد بن حنبل الشيباني
رضي الله عنه

تصنيف
الشيخ الإمام أبي عبد الله محمد بن علي أسباسلار البعلي الحنبلي
رحمه الله تعالى

الكتاب ومؤلفه

التعريف بالمؤلف:

كتابنا للإمام أبي عبد الله محمد بن علي بن محمد بن عمر بن يعلى اليونيني البعلي الحنبلي الملقب ببدر الدين، والمعروف في الناس بابن أُسبا سبلار، وهذه كلمة مركبة من لغة الفارسية والتركية، أسبا يعني المقدم، اسبِلار يعني العسكر فكان أبوه مقدما على العسكر، فإذًا نسب إلى عمل أبيه وصنعته ومن أشهر من نسب إلى صنعة أبيه الإمام ابن دقيق العيد المصري السوهاجي.

تعليق:

الأول: لقب بدر الدين:

فمثل هذا مما يحرم من الألقاب، كما أفاد العلامة الدكتور بكر بن عبد الله بن أبي زيد، إما لعظم منزلة الدين من جهة، ولما تنطلي عليه هذه الدعوة من الكذب، وإن كان الأكثر على الكراهة. وأسوأ اللقب في هذا شهاب الدين، وقد كره النووي لقب محيي الدين، وابن تيمية لقب تقي الدين.

قلت: ولا يخفي ما فيهما من التزكية ما نهى النبي ﷺ عن شبيهه إذ نهى عن اسم "بَرَّة"، وما أحسن ما قال بعضهم قديما لما قيل له: جزاك الله عن الإسلام خيرا فقال: لا، بل جزى الله الإسلام عني خيرا، فالدين لا يحيى بأحد.

وقولهم تقي الدين تزكية ولذا كره ابن تيمية قال: ولكن الشهرة غلبت، وقال: لكن أهلي لقبوني به فاشتهر، قلت: وهذا سر حسن في عدم تغيير بعض أسماء الصحابة للشهرة من جهة كاسم: حمار.

قلت: وفيه جواز الترخص في الأسماء للشهرة، فلا بأس مثلا أن تقول: عبد الستار، إذا كانت الشهرة على ذلك.

الثاني: "الحنبلي":

فالإمام رحمه الله حنبلي، ولقبه الحنبلي نسبة إلى المذهب؛ وذلك لأنه رحمه الله نشأ وتعلم في عصر شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وقد كانت لهم رياسة العلم في زمانهما، بل ومكانهما، وهو نشأ في زمانهما ومكانهما رحمه الله تعالى، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله إذا أراد شيئا هيأ أسبابه.

الثالث: "اليونيني":

نسبته إلى اليونيني أبي الفتح، وهو أول من أخذ عنه العلم وأكثر عنه حتى قيل: درس عليه وهو في العاشرة وذوو النجابة يعرفون في الصغر.

الرابع: "ابن أسبا سلار":

وهذا مركب أعجمي، فيه معنى جواز التكلم ببعض المفردات الأعجمية كما بوب البخاري، فلا بأس بالمفردة والمفردتين من لغة الأعاجم، شرط أن تكون قد غلبت على اللسان، ومنه قول النبي ﷺ: «**هذا سنا يا أم خالد**»، وسنا هذه ما هي لغة عربية؛ إنما سنا جميل بلغة الحبش، من غير أن تكون عادة – يعني من غير أن يعتاد اللسان على لغة غير العربية- فإن هذا كما قال ابن تيمية: مؤثر في القلب والعقل والدين، قلت: والسلوك، بل وقال ابن تيمية: عقيدة.

الخامس: شرف الاسم:

وصدق ابن القيم: أكثر السفلة تناسبهم أسماءهم وأكثر الشرفاء تناسبهم أسماءهم، وللإنسان من اسمه أوفر الحظ والنصيب، فإمامنا هو أبو عبد الله -شرف الكنية- محمد بن علي بن محمد بن عمر بن يعلى

شيوخه:

فإمامنا فيما يُعلم له أربعة شيوخ، أما **الأول فالإمام أبو الفتح** من سبق ذكره ونسب إليه التلميذ وسمع منه كثيرا وهذا أول من جلس عليه. **وأما الثاني فالحجار**، فقد سمع منه المسند. وأما الفقه فدرسه على إمامين هما **وابن عبد الهادي وابن القيم**.

أدرك زمن شيخ الإسلام ولا يظهر أنه تعلم عليه، فقد يكون زمن وجوده كان زمن ابتلاء شيخ الإسلام فلم يتمكن أن يسمع منه.

تعليق:

الأول: وإمامنا لم يشتهر؛ وذلك:

-إما أن شهرة علماء زمانه ذهبت بشهرته.

-أو إما لقلة مصنفاته؛ فمصنفات إمامنا قليلة لا تجاوز خمسة كتب، والمصنَّف هو الذي يحمل علم الأستاذ إلى الدنيا ويضرب بشهرته في الآفاق.

الثاني: وشيوخ إمامنا جميعا حنابلة، وقد كان الزمان زمانهم، وإلا فيظهر عدم تعصبه؛ بدليل ما اختار ~~رحمه الله~~ قولا واحدا في مذهب الإمام أحمد الذي عليه أكثر أصحاب أحمد، خاصة أن الحنابلة في الأصل كانوا أقل الناس تعصبا لمذهبهم.

الثالث: بالنظر إلى ثبت مشيخة الإمام تدرك فضل الله تعالى عليه بما وفق إلى مشيخة زمانه من أبي الفتح إلى ابن عبد الهادي إلى ابن القيم، والذي يظهر أنه كان قريبا من شيخ الإسلام بدليل أن مصنفاته كانت مختصرات لكتب شيخ الإسلام.

فاعتبر يا طالب العلم، وتلك عاقبة الإخلاص، فلعل الرجل أخلص فوفق إليه أولئك الثلاثة من أهل العلم الكبار.

مصنفاته:

وهي قليلة تعد عدا، وأكثرها مختصرات لكتب شيخ الإسلام ابن تيمية من الصارم المسلول إلى إقتضاء الصراط المستقيم إلى الفتاوى المصرية إلى إبطال التحليل، وإما كتابه الخالص فهو التسهيل، كتابنا.

تعليق:

الأول: وانشغال إمامنا رحمه الله بالتدريس والتعليق والتعليم عن التصنيف كان سببا لقلة مصنفاته، أو إما أنه وجد كفاية في كتب أسلافه من أهل العلم فلم يزاحمهم هذا الشرف، أو إما خوف التصنيف وهو مزلق خطير كما قيل: من صنف جعل عقله على طبق يعرضه على الناس، فخذها عبرة واحذر تحبير الكاغد، والذي هو نتاج إجهاض الفكرة بعد رحلة علمية طولها شبر فتنمر بالعلم ساعة فرأى نفسه شيئا فصنف.

الثاني: ابن تيمية، فترى أكثر كتبه مختصرات لشيخ الإسلام، وهذا دليل يضاف إلى عشرات الأدلة على مشيخة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وقوة تصانيفه، كما يظهر كذلك شدة تأثر إمامنا به وحبه إياه.

الثالث: مصنفات شيخنا جارية على أصل وهو التسهيل و التقريب.

ثناء العلماء عليه:

وقد أثنى العلماء عليه شديدا؛ فذكر الحافظ ابن حجر إمامته وكونه طويل الروح، حسن الشكل، يخضب، طوالا، حسن العبادة رحمه الله.

حقا قال الأول: ولا يعرف الفضل لذوي الفضل إلا أهل الفضل .

وقد قيل قديما:

وما عبر الإنسان عن فضل نفسه***إلا بمثل اعتقاد الفضل في كل فاضل

فالذي يذكر الفضل لأهله فاضل على الحقيقة، والذي يذكر الناس بالسب والقدح لا يكاد يثني على أحد فإنما مثله كما قال المتنبي:

إذا أتتك مذمتي من ناقص***فهي الشهادة لي بأني فاضل

قوله : "طوالا":

وكأنها بسطة في العلم والجسم وهما قرينان، والطول محمود مع العقل، "رفيع العماد طويل النجاد".

قوله: "حسن العبادة":

وتلك علامة الإخلاص الكبرى، دليل الإخلاص الأعظم - يعني في العلم.

فإياك يا طالب العلم أن تضيع العبادة في زحمة العلم مترخصا بمثل: التطوع بالعلم أفضل من التطوع بالعبادة وإنما تقرأ في سير أهل العلم من كونهم كانوا يقضون الليالي في طلب العلم هذا لم يكن ديدانا إنما كان حينا وإلا في الليل عندهم كان ثلاثة أثلاث كما كان عند أبي هريرة رضي الله عنه: ثلث للعلم وثلث لبدنه وثلثه للعبادة.

فاحذر أن تضيع العبادة في فضل العلم فإن هذا من المزالق ومن الأنفاق التي دخل فيها طالب العلم فإن طالب العلم اليوم كم يترك من السنن يضيعها ويقول: نحن في شغلة العلم، لسنا إلى قوم انشغلوا بالعبادة عن العلم ولا إلى قوم ضيعوا العبادة في زحمة العلم، وإنما نحن على قاعدة الإسلام الذهبية

﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾[البقرة:١٤٣] ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾[الفاتحة:٦]، فخذها مني نصيحة: أن يكون عملك حذو علمك وأدبك بينما يسير يشدهما للأمام.

قوله: "مخضبًا بالحناء":

ونص الحافظ على هذا فيه إشارة إلى عناية أئمتنا بهذه السنة الضائعة ألا وهى سنة الخضاب.

وهو واجب على أرجح أقوال أهل العلم وقال بذلك أبي بكر العربي رحمه الله. وذلك للأدلة الآتية:

أولا: لأمره به: «**غيروا هذا الشيب**».

ثانيًا: أمره به أبا قحافة مع حدثان عهده بإسلام.

ثالثًا: عده من الفطرة، والأرجح أن كل ما كان من سنن الفطرة فهو واجب.

رابعًا: قرنه بما يجب من إعفاء اللحية ودلالة الاقتران معتبرة عند الأصوليين.

خامسًا: أمره به مخالفة لليهود والنصارى.

وفاته رحمه الله تعالى:

توفي إمامنا سنة سبعمائة وثمانية وسبعين على أرجح الأقوال، وقد عمَّر أربعة وستين عاما عاشها جميعا في بعلبك ولد عام أربعة عشر وسبعمائة وتوفي عام ثمانية وسبعين وسبعمائة فعاش أربعة وستين عاما، ليصدق بذلك قوله ﷺ: «**أعمار أمتي بين الستين والسبعين**».

الشرح

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ

قَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ العَالِمُ العَلاَّمَةُ، البَارِعُ النَّاقِدُ المُحَقِّقُ أبوعَبدِاللَّه بَدرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ ابنُ الشَّيْخِ الصَّالِحِ عَلاءِ الدِّينِ عَلِيِّ ابنِ شَمسِ الدِّينِ محمَّد بنِ أَسْبَا سَلارَ البَعلِيِّ الحنبَلِيّ رحمه الله تَعَالَى، وَرَضِيَ عَنهُ وَأَرضَاهُ:

الحمدُ للَّه المُهَيمِنِ السَّلامِ، الذي شَرَعَ الحَلالَ والحرامَ، وخَصَّ نَوعَ الإنسانِ بمزيدِ الطَّولِ والإنعامِ، وهَدَى أهلَ السعادةِ مِنْهُمْ للإسلامِ، وَوفَّقَ مَنْ لَطَفَ به واختاره لِتعلُّمِ الأحكامِ، وجَعَلَ قائدَهُمْ إليه سيدَنا محمداً المصطفى خيرَ الأنامِ ، عليه أفضلُ الصلاةِ والسلامِ، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ الغُرِّ الكرامِ، صلاةً دائمةً مَدَى الدَّهرِ والأيامِ .

أما بعدُ:

فهذا مختصرٌ في الفقهِ على مذهبِ الإمامِ المبجَّلِ، والحَبْرِ المفضَّلِ أبي عبدِ الله أحمدَ بنِ محمدِ بنِ حنبلٍ، رضي الله عنه وأرضاه، وجعلَ الجنةَ مأواه، جعلته على القولِ الصحيحِ مما اختارهُ مُعْظَمُ الأصحابِ، تسهيلاً على الطلابِ، وتذكرةً لأولِي الألبابِ، مَعَ كثرةِ عِلْمِهِ، وقِلَّةِ حَجْمِهِ ، نسألُ اللهَ النَّفْعَ بِهِ، وأن يَجْعَلَهُ خالصاً لوجهِهِ الكريمِ بِمَنِّهِ وكَرَمِهِ؛ إنه مَنَّانٌ كريم.

لم يبدأ المصنف رحمه الله تعالى كتابه بخطبة الحاجة وهذا مشكل:

أولًا: إما جريًا على عادة السلف، فإن أهل العلم- لو قلت: قاطبةً ما أبعدت- لم يبدءوا كتبهم بخطبة الحاجة ولا تخطئ أمة عظيمة، فالمصنف في هذا على سنتهم، ولا تخطئ أمة كثيرة عظيمة تكاد تكون إجماعا من أهل العلم.

ثانيًا: أو إما أنه لما يعتقد السنية لا الوجوب وهذا بعيد بعض الشيء.

ثالثًا: أو إما لاعتقاد مفارقة حال الكتاب لحال الخطبة.

رابعًا: أو إما أن حديث خطبة الحاجة لم يصح عنده وهذا أيضًا بعيد؛ لأن الحديث صح عند غالبية أهل العلم.

خامسًا: أو إما أنه تركها من باب مناسبة المختصر، وهذا أيضا بعيد لأنه استعوض عنها بخطبة تكاد تكون بطولها، كما أن خطبة الحاجة يشرع اختصارها إلى الشهادتين.

قلت: ولكن أقواها عندي هو جريًا على عادة السلف ﷺ، وفي ذلك عبرة، إياك أن تخرج عن هذه الطائفة فإنها أمة سندها موصول لأن بعض الناس يهوى التفرق وإنما الاعتزال والهجرة شأن المذاهب الضالة المنحرفة.

قلت: غير أن هذا يقويه أن النبي ﷺ راسل أئمة الكفر بالمكاتبات لم يبدأها بخطبة الحاجة، ولكنه مندفع لأن شأن الرسالة الاختصار.

قلت: ويشكل عليهم بأن النبي ﷺ "إذا أراد حاجة شرع يقول: «**إن الحمد لله**»"، خاصة وأن الخطبة مؤيدة بمثل قوله: «**الخطبة التي ليس فيها تشهد كاليد الجزماء**»، وموضع التصنيف خطبة بل هو أوقع في هذا.

قلت: وهذا مما ينصر مذهب المتأخرين ممن جرى الآن عملهم على البدء بخطبة الحاجة فإن هذا اليوم كثير وللشيخ الألباني رحمه الله السبق والفضل في هذا فإنها سنة أحياها الله على يديه.

قلت: ولا شك أن المسألة مشكلة والخلاف قوي والأمر فيه سعة والترجيح هاهنا فيه شيء من التعذر، فلا يضيق صدرك عن المذهب المخالف، وكن على قاعدة «**كلاكما محسن**» وإن قدمت السلف فذلك الأصل وإن قدمت فعل الخلف فمعك دليل.

قوله: "بسم الله الرحمن الرحيم" تحته مسائل:

المسألة الأولى: ابتدأ المصنف رحمه الله بالبسملة إقتداء بالكتاب العزيز وعلى الراجح من أقوالهم كما سيأتيك أن البسملة آية من الفاتحة كما في الحديث: «**هي السبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم إحداها**».

وإقتداء بالنبي ﷺ كما في مراسلاته أئمة الكفر قائلًا: «**بسم الله الرحمن الرحيم من محمد بن عبد الله إلى هرقل عظيم الروم**»[1].

[1] تأمل هنا أن النبي صلى الله عليه وسلم تواضع حيث قال: «**من محمد بن عبد الله**» «**وما تواضع عبد لله إلا رفعه**»، وانظر كيف تأدب من جهة أخرى أن قال: «**إلى عظيم الروم**» فلا يفوتك هذا الأدب وإن كان عظيم الروم هذا لا يستحق شيئًا من الأدب إلا أن من تأدب فقد تأدب لنفسه ولسنا على قاعدة التي تقول أنا مؤدب مع المؤدب وقليل الأدب مع قليل الأدب هذه قلة الأدب إنما المسلم شخصية واحدة «**خالق الناس بخلق حسن**» سواء فعلوا هم أو لم يفعلوا هكذا علمنا الرسول ﷺ والذي قال:

وإقتداء بالأنبياء والقدوة بهم حاصلة لعموم قوله تعـالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ﴾ [الأنعام:٩٠] وفي كتاب سليمان عليه الصلاة والسلام بلقيس رئيسة جمهورية سبأ[1]: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ٣٠﴾ [النمل:٣٠]

ولا يمنع المرء هذا أن ظن أن كتابه يمتهن أو شيئًا من هذا أن يبسمل أو يكتب: بسم الله الـرحمن الرحيم، فالنبي ﷺ راسل أئمة الكفر وهو يعلم من كفرهم وعنادهم وكبرهم ما يستوجب الاسـتهانة بكتابه كما حصل منهم تمزيقًا للكتاب.

المسألة الثانية : في التفريق بين البسملة والتسمية:

وكثير لا يحسن تفريقًا أو يسوي بينهما، وأشهر ما تجد في هذا الباب أن يقول الداعي إلى وليمـة الناس أن يقول: "بسم الله" هذا خطأ وإنما يقول: سم الله كما قال النبي صلى الله عليه وسلم معلمًـا الغلام «**يا غلام سم الله**»، ولا تشرع الزيادة ولا يقال بركة، وإنما البركة في الإقتداء والتأسي والزيادة ليست محمودة، ومن تأمل قول الله: ﴿وَٱلۡحَيَوٰةَ لِيَبۡلُوَكُمۡ أَيُّكُمۡ أَحۡسَنُ﴾ [الملك:٢] ما قال: أكثر عملًا، وإنما قال: ﴿أَحۡسَنُ عَمَلٗاۚ﴾ فتأمل! ومن هنا قال للصحابي ﷺ: «**وبنبيك الذي أرسـلت**» أن قـال الصـحابي: "وبرسولك" مع أن النبي هو الرسول عند المفارقة، ولكن عند الاجتماع فالرسول من أوحي إليه بشرع والنبي من كان على شريعة من قبله، ومع ذلك لم يرض منه أن يقول: "وبرسولك الذي أرسلت" مع أن الوصف بالرسالة أعظم من الوصف بالنبوة؛ لأن الرسول أعلى مقامًا من النبي، خلافًا لمـا يقـول المتصوفة من أن النبي أفضل من الرسول وفي ذلك شعرهم الذي يقول:

ومقام النبوة في برزخ***فويق الرسول ودون الولي.

ألا لا يجهلن أحدٌ علينا***فنجهل فوق جهل الجاهلين

إنما هو جاهل عبر عن جهله.

[1] ولا أقول ملكة سبأ فهذه لم تكن ملكة إنما كانت رئيسة جمهورية لأنها قالت: ﴿مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمۡرًا حَتَّىٰ تَشۡهَدُونِ ٣٢﴾ [النمل:٣٢] وهذا هو عين النظام الديمقراطي فالنظام الديمقراطي نظام مؤسسي والقرار ليس فيه لرئيس النظام وحده ليس كالنظام الملكي فالنظام الملكي ليس فيه شورى كما قال فرعون: ﴿مَآ أُرِيكُمۡ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهۡدِيكُمۡ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ٢٩﴾ [غافر:٢٩] أما النظام الجمهوري ففيه رأي، والرأي ملزم، والحكم ملزم، لأن أصل الديمقراطية هي حكم الشعب للشعب كما يقولون، فالمرأة لم تكن ملكة وإلا لما عابت الملوك وقالت: ﴿إِنَّ ٱلۡمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرۡيَةً أَفۡسَدُوهَا وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهۡلِهَآ أَذِلَّةٗۚ وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ ٣٤﴾ [النمل:٣٤] فلم تكن لتفعل أن تكون ملكة.

وبهذا تعلم خطأ من قال بمشروعية البسملة عند الوضوء وهم الشافعية بدعوى أن البسملة أفضل من التسمية.

والجواب عن هذا:

أولاً: بأنه وإن كانت البسملة أفضل، لكن هنا اعتبارٌ بموضع التسمية فكانت أفضلية التسمية هنا مقيدة بالموضع.

ثانيًا: وإن كانت البسملة أفضل، ولكن المفضول قد ينقلب فاضلًا والفاضل قد ينقلب مفضولًا.

ثالثًا: وإنما كون البسملة أفضل أو التسمية أفضل فإن التفضيل لا يكون إلا بشرع، وما قال الشافعية هذا قالوه برأي وفهم، وقد فضل الشرع التسمية في هذا الموضع.

رابعًا: ولا يلزم من كون الكثير أن يكون أفضل من القليل فالنبي ﷺ قال لزوجه الذاكرة ربها إلى طلوع الشمس: «**لقد قلت بعدك أربع كلمات ثلاث مرات تعدل ما قلتِ**..».

خامسًا: والذي يظهر أن التسمية أفضل، وما جاء من التسمية في أكثر المواضع كما عند الوضوء ودخول الحمام والطعام والنحر ودخول المنزل وعند الألم والوجع ما يدل على أفضلية التسمية على البسملة.

المسألة الثالثة: ما تشرع عنده التسمية:

أولًا: عند الطعام وجوبًا من قوله: «**يا غلام سم الله وكل بيمينك**» ووجوبها ظاهر من الأمر ثم من دلالة الاقتران، ويقوى ما سبق باستعمال النداء للتنبيه ثم قرنه بأمر آخر: «**كل بيمينك**»، فدلالة الاقتران تعضض الأمر الأول.

وهذا سر في ما يجعل الله تعالى من بركة في طعام المؤمن فيأكل في معي واحد، وما تنزع البركة من طعام الكافر فيأكل في سبعة أمعن، ويقوي ما سبق أن الباء –باء البسملة– هي باء البركة في قول بعض أهل العلم.

ثانيًا: عند الجماع لقول النبي ﷺ: «**لو أن أحدكم يقول حين يأتي أهله: بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا ثم قدر بينهما وَلَدٌ أو وُلْدٌ لم يضره الشيطان أبدًا ولم يسلط عليه**»، وهذا ظاهر الدلالة في وجوب التسمية كذلك وحسبنا فضلاً ما يحفظ الله تعالى بها النفس والولد من الشيطان وهو عدو مبين.

ثالثًا: عند النحر أو الذبح لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام:١٢١] وهذا ظاهر الدلالة في وجوبها إن لم تكن شرطًا في حل الذبيحة، وهذا على قول بعضهم[١]، إلا أن القول بالوجوب أرجح من جهة الدليل.

رابعًا: عند دخول الخلاء لما صح الحديث -وحسنه جماعة من أهل العلم-: «**ستر ما بين الجن وعورات بني آدم أن يقولوا: بسم الله**»، فحسبنا فضلاً ما جعل الله تبارك وتعالى بها سترًا وحفظًا.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يصح شيء من هذه الأحاديث المروية: «**كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم -يعني أو الحمد- فهو أقطع**» أو « ... **أجزم**» أو «... **أبتر**» وقد ضعفها جميعها الدارقطني وقال: لا يثبت في الباب شيء.

المسألة الرابعة: في معنى البسملة:

والباء قيل: للاستعانة، وقيل: للبركة، كأنه يقول: أُألف أو أصنف حال كوني مستعينًا بذكر الله أو باسم الله أو مستعينًا بالله متبركًا باسمه لما يرجو من عون الله تعالى ومن البركة.

وقد أفاد العلامة طاهر بن عاشور من وجوب حمل الكلام على كل ما يقتضيه المعنى طالما لا تنافي بين هذه المعاني، وهذا له أصل لغوي وهو ما يعرف بالمشترك اللفظي.

قوله "بسم الله":

والاسم مشتق من السمو أو العلو؛ لأنه يسمو بصاحبه ويعلو به، وبه يعرف ويتمايز ويظهر على غيره، ولذا فالاسم شعار الإسلام[٢].

---

[1] لأن التسمية عند الذبيحة على ثلاثة أقوال؛ من أهل العلم من قال مستحب ومنهم من قال واجبة ومنهم من قال شرط، والفرق بينهم أنها لو كانت مستحبة يعني لا بأس بها، واجبة يعني يأثم تاركها ولكن لا تحرم الذبيحة، أما لو كانت شرطًا لِحلها تحرم الذبيحة بتركها.

والقول بالشرطية قوي لقول النبي ﷺ أن قالت السيدة عائشة: "تأتينا ذبائح من قوم حديث عهد بإسلام فلا ندري أسموا الله أم لا فقال: «**سموا الله وكلوا**»".

[2] الاسم شعار للدين ولذا كان الكفرة المشركون في بعض البلاد خاصة البلاد البلشفية الشيوعية يجبرون المسلمين على تغيير أسماءهم لما يعلمون أن الاسم شرف وأن الاسم دين وأن الاسم علو وظهور ولذا اعلم أن الله تبارك وتعالى من دلائل ألوهيته وربوبيته من قبل هو أنه تسمى بأسماء حسنى هي حسنى لما كانت أوصافًا هذه الأسماء وأعلامًا وكذلك من دلائل نبوة النبي ﷺ أسماؤه فمحمد وأحمد والحاشر والماحي والعاقب كل هذه الأسماء فيها دلائل على نبوته فالاسم شرف وعلو بصاحبه ولذا قالت العرب أن الإنسان يصيب من اسمه فمستقل ومستكثر كل يصيب من اسمه كما في قصة حزن أن قال له النبي ﷺ: «**ما اسمك؟**» قال: "حزن" قال «**بل**

قوله: "الله":

وهو مشتق ليس جامدًا كما قال بعضهم، والجامد الذي لا يدل على صفة، وأسماء الله تعالى حسنى أن كانت أعلامًا وأوصافًا واشتقاق اسم الجلالة من "أله يأله فهو مألوه" يعني معبود معنًى ووزنًا كما أفاد ابن القيم.

قوله: "الرحمن الرحيم":

وهما مترادفان وأصلهما اشتقاقًا من الرحمة وهي الرقة والتعطف ولكن من غير أن تستلزم ضعفًا لقول الله تعالى: ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ٦٥﴾ [طـه:٦٥]، والرحمن أبلغ من الرحيم بدلالة تقدمه عليه وكونه على وزن فعلان أما الرحيم فعلى وزن فعيل، ولذا فرقوا بينهما من أن الرحمن اسم على صفة ذاتية وأما الرحيم فعلى صفة فعلية، وقالوا بأن الرحمن اسم علم على صفة الرحمة العامة في الدنيا والآخرة، أما الرحيم فعلى صفة وهي الرحمة الخاصة في الآخرة أو بالمؤمنين.

قوله: "الرحمن الرحيم":

فيه أن أسماء الله تتفاضل وأن بعضها أعظم من بعض يدل على هذا:

أولًا: «**لقد سأل الله باسمه الأعظم**» فدل على أن من أسماء ما هو أعظم من غيره.

ثانيًا: وكذا الحديث: «**إن لله تسعة وتسعين اسمًا**» فجعل أسماء خاصة لها فضيلة وميزة خاصة.

ثالثًا: أن من أسماء الله تعالى ما يدل على أكثر من صفة، كمثل العليم فالعلم لا يكون إلا عن قدرة إلا عن حياة.

رابعًا: ولما كانت أسماء الله أوصافًا دل ذلك على تفاضلها لأن الأعلام المحضة لا تفاضل بينها.

قوله: "وبه نستعين" تحته مسائل:

المسألة الأولى: في إطلاق الاستعانة:

فأطلق الاستعانة، قال العلامة الألوسي رحمه الله: "ليتناول كل مستعان فيه".

المسألة الثانية: تقديم الجر والمجرور:

سهل إن شاء الله» قال: "لا أغير اسمًا أسمانيه أبي " فما غابت الحزونة على وجهه أبدًا ولذا كان ﷺ يتفاءل بالأسماء لما جاء سهيل بن عمرو قال «**سهل لكم من أمركم**»

لسببين اثنين: لإفادة الحصر وقد أفاد الإمام ابن القيم فائدة فقال رحمه الله: "وفيه أدبهم مع الله عز وجل من تقديم اسمه على فعلهم"، وفيه الاهتمام وشدة العناية والإيذان بالاختصاص المسمى بالحصر.

المسألة الثالثة: وابتدأ المصنف كتابه "وبه نستعين":

أولًا: دعاءً، وقد قال ابن تيمية الإمام: "تأملت أنفع الدعاء فإذا هو سؤال العون على مرضاته، ثم رأيته في الفاتحة إياك نستعين".

ثانيًا: تحقيقًا للإخلاص واستحضارًا للنية خاصة وأن مثل هذا العمل وهو التصنيف تشوبه الشائبة.

ثالثًا: وإما لعظم ما تصدر به من المطلوب وهو التصنيف وتلك أعظم الأمانة؛ إذ إن العلم أمانة على دين الناس وآخرتهم.

رابعًا: قال ابن تيمية رحمه الله قوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾ [الفاتحة:٥] يدفع الكبرياء، فكأن المصنف رحمه الله استعان به حال التصنيف ليدفع ما يكون في هذا الباب من الترفع.

المسألة الرابعة:

قوله: "**نستعين**" فعل مضارعة وفيه إفادة الدوام والاستمرار، كأنه يقول: لا ينفك حالي عن الاستعانة به والتوكل عليه أبدًا ليس في هذا الموضع فحسب، وهذا حق قوله ﷺ «**لا تكلني إلى نفسي طرفة عين**».

وفي قوله: "نستعين" تعميم الدعاء، أو إما استعمل ضمير الجمع لما فيه من تعظيم مقام الاستعانة.

وفيه **نكتة** أنه قدم الاستعانة على الحمد لأنه قال "وبه نستعين" ثم قال: "الحمد لله المهيمن" لكونه لا حمد إلا باستعانة.

قوله: "قال الشيخ":

هذا يظهر أنه من كلام الناسخ لا من كلام الإمام:

أولاً: لأن إمامنا رحمه الله لم يكن مصنفًا بالقدر الذي كان معلمًا.

ثانيًا: أو إما أنه عادة أولئك الأئمة أن يكون لهم من النساخ من ينسخون كتبهم من كان قديمًا يسمى بالورَّاق.

ثالثًا: ولأن الظن بإمامنا أنه لا يطري نفسه هذا الإطراء ولا يذكر نفسه بمثل هذه الألقاب بل علمناهم أبدًا يقولون: "أنا طويلب علم"، هذا من حب الناسخ شيخنا ﵀ فقال فيه كل هذا ونزل عليه كل هذه الألقاب.

قوله: "الشيخ":

وأصل هذه الكلمة تطلق على من جاوز الخمسين وهي أغلب في الرجل دون المرأة فلا يقال للمرأة شيخة، هذا نادر لغوي، إنما يقال لها عجوز ﴿ءَأَلِدُ وَأَنَاْ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا﴾ [هود:٧٢].

قلت: وإن غلبت في الاستعمال العرفي إطلاقًا على الكبير في العلم والفضل والرياسة ولو كان صغيرًا حدثًا إلا أنها في عرف المحدثين الذي خف ضبطه وذهبت روايته بالمرة أو الذي قلت روايته ولكن استعملوا عبارة حفظوا بها الأدب معه، وإن حملت جرحًا من جهة أخرى وهذا فيه عبرة لطالب العلم أن يبعد عن ألفاظ التعور والألفاظ الشديدة.

قوله: "الإمام العالم العلامة البارع المحقق":

ولا يستغرب في وصفه بهذه الأوصاف كلها، إنما لحبه إياه، أو لما يجب من التأدب مع أهل العلم وحفظ مقامهم، والثناء عليهم بما هم أهله

وما عبر الإنسان عن فضل نفسه   إلا بمثل اعتقاد الفضل في كل فاضل

قوله: "أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن الشيخ الصالح علاء الدين علي ابن شمس الدين محمد بن أسبا سلار البعلي الحنبلي رحمه الله"

قوله: "رحمه الله"

جملة خبرية لفظًا وإنشائيًا معنًى[1]، وهنا معنى حسن في كون الجملة خبرية والمعنى إنشائي تفاؤلًا بوقوع الطلب وإجابة الدعاء، وهذا أصل في أدب الدعاء «**ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة**» كما قال تعالى: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡ﴾ [غافر:٦٠] ومن قول عمر: "لا أحمل هم الإجابة".

---

[1] فالخبرية تحتمل صدقًا وكذبًا أما الإنشائية لا تحمل صدقًا وكذبًا وهي التي فيها طلب.

قلت: قوله "**رحمه الله**" فيه عرفان بالجميل واعتراف بالفضل، وبعض حق أهل العلم من الدعاء لهم «**ومن لا يشكر الناس لم يشكر الله**» واسمع كيف يقول أحدهم متوجعًا يقول: "ما أكثر ما تستفيدون منا ثم يضن الواحد منكم علينا بدعوة"، ولهذا جرت سنة السلف بالدعاء لأشياخهم فقال أبو يوسف: "دعوت لأبي حنيفة في الصلاة كما دعوت لأبوي".

قوله: "ورضي الله عنه وأرضاه" مشكل من قوله: "**رضي الله عنه وأرضاه**" لأن الترضي لا يجوز خبرًا إلا عن الصحابة ﷺ لقول الله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح:١٨] وهذا ظاهر الخصوصية، إلا أن يريد الناسخ من قوله: "رضي الله عنه وأرضاه" طلبًا لا خبرًا، والأولى تركه دفعًا للاحتمال وقد قال تعالى: ﴿لَا تَقُولُوا۟ رَٰعِنَا وَقُولُوا۟ ٱنظُرْنَا﴾ [البقرة:١٠٤] وقد يكون هذا طريقًا لتسوية الناس بالصحابة والنبي ﷺ أمرنا أن نرقبه في أصحابه لا نعدل بهم أحدًا كما قال: «**لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم**».

قوله رحمه الله: "الحمد لله" تحته مسائل:

الأولى: في بيان معنى (الحمد):

وحقيقته هو اعتراف للمحمود بصفات الكمال محبة وتعظيمًا.

فحقيقته:

أولاً: الاعتراف بالنعمة.

ثانيًا: مع الثناء على المحمود بكريم خصاله وعظيم صفاته ولا يكون ذلك إلا محبة وتعظيمًا.

قوله رحمه الله: "الحمد":

الألف واللام للاستغراق لإفادة استغراق جميع المحامد حتى الضراء.

ونكتة: في كونها جاءت مرفوعة بحذف "إنّ" قبلها مع رفعها على الابتداء كون المرفوع أبلغ.

فائدة: في التفريق بين الحمد والمدح :

والأصل اللغوي عدم الترادف وهذا يعني مفارقة كل كلمة للأخرى، وأنهما لا يستويان معنى:

أولاً: الحمد يكون عن علم ومعرفة بخلاف المدح فلا يكون عن علم ومعرفة دائمًا.

ثانيًا: الحمد حقيقته محبة وتعظيم للمحمود، وأما المادح فلا يسلم حاله من مطمع.

ثالثًا: والحمد مأمور به شرعًا بخلاف المدح فإنه مذموم شرعًا في أكثره.

رابعًا: الحمد يكون لكمال المحمود وعظيم خلاله أما المادح فقد يمدح الوضيع.

خامسًا: والحمد لا يكون فيه مبالغة فمهما بالغت في الحمد فلن تستوفي المحمود حقًا فيه؛ ولذا قال أحمد الناس محمد ﷺ: «**سبحانك لا أحصي الثناء عليك**».

المسألة الثالثة: في مفارقة الحمد الشكر:

والحمد أعم من جهة سببه؛ لأنه يكون في الضراء والسراء غير أن الشكر يكون أعم من جهة متعلقه فهو يكون بالقلب واللسان والجوارح ولذا قال تعالى: ﴿ٱعۡمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗاۚ﴾ [سبأ:١٣] وكذلك قول النبي ﷺ عن صلاته بالليل: «**أفلا أكون عبدًا شكورًا**»، غير أن الحمد أعم من جهة السبب؛ لأن الله تعالى يحمد على كل حال فيحمد على الضراء؛ لأن الضراء تعقبها السراء على سنة ربنا الحميدة ﴿إِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرٗا ۝٦﴾ [الشرح:٦]، وما أحسن ما قال الأول:

قد ينعم الله بالبلوى وإن عظمت ويبتلي الله بعض العباد بالنعم

صحيح، ﴿۞ وَلَوۡ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزۡقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الشورى:٢٧].

ثانيًا: ولما في الضراء والسراء من الأجر والمثوبة ما أخبر به المرأة فقال: «**وإن شئت صبرت ولك الجنة**».

وكيف لا يحمد وهو سبحانه تعالى إن يرد خيرًا بعبد يصب منه؟! وكيف لا يحمد وما تأتي الضراء إلا لدفع أختها هي أكبر منها؟!

قوله رحمه الله: "الحمد لله":

واللام هنا لام استحقاق واختصاص فلا يحمد غيره سبحانه وتعالى كونه وحده المستحق للحمد، ولذا فالمقالة التي يقولون: "الشكر لله وحده" صوابها: "الحمد لله وحده".

قوله رحمه الله: "المهيمن":

والمهيمن قيل: هو الشاهد الرقيب الحافظ، والأمين المؤتمن، وقال العلامة السعدي: "المطلع على خفايا الأمور وخبايا الصدور الذي أحاط بكل شيء علمًا"، وهذا سر في ثناء المصنف على ربه بذكر اسم المهيمن، فلما كان المهيمن هو المطلع عل خفايا الأمور وخبايا الصدور استحضر بهذا الاسم النية والإخلاص.

قوله رحمه الله: "السلام":

وأصل الكلمة لغة من السلامة والعافية وهو التتره عن العيوب لكماله في ذاته وصفاته وقيل: لما سَلِم المؤمنون من عقوبته، وكأنه باسم السلام قد استحضر أمرًا أو طلبًا للسلامة فيما يكتب؛ لأن التصنيف باب مزلة وخطأ.

قوله رحمه الله: "الذي شرَّع الحلال والحرام":

حمد المصنف ربه على ما شرَّع من الحلال والحرام وهذا مما يستوجب حمدًا لما شرع من الحلال ما هو طيب لم يشرع خبيثًا كما قال: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ [الأعـراف:١٥٧] وحرم ما هو خبيث فلم يجعله مباحًا حلالاً وجعل الحرام استثناء، فقال تعالى: ﴿كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا طَيِّبًا﴾ [البقرة:١٨٦] ، أما عند كلامه عن الحرام قال: {إنما} و(إنما) في اللغة تفيد الحصر والقصر والاستثناء فالحرام مستثنى ومحصور. فضلاً عن كونه حبب إلينا الحلال الطيب وكره إلينا الخبيث المحرَّم بل سلب الحرام منافعه كما قال ابن عباس في الخمر والميسر: "لما حرِّمت سلبت منافعها".

قوله رحمه الله: "وخص نوع الإنسان بمزيد الطول والإنعام":

ومما خص الله تعالى به نوع الإنسان ما أخبر أنه خلقه بيديه تشريفًا، كما قال موسى لآدم: «**خلقك الله بيده**»، ومما سخر له ما في الأرض جميعًا، وما خصه الله تعالى بالبيان على سائر المخلوقات فقال: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ۝٤﴾ [الرحمن:٣،٤] وتأمل هذه النعمة وأنت تعتبر بحال العجماوات مما لا يفصح من خلق الله تعالى حتى قال: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝٤﴾ [التين:٤] ولذا أخطأ من قال بأن المني نجس لأن هذا يتنافى مع ما يجب من إكرام الله تعالى بني الإنسان، فكيف يكرمهم ويكون أصلهم نجسًا.

قوله رحمه الله: "وهدى أهل السعادة منهم للإسلام":

وتلك نعمة من بعد نعمة، وفضل الله يتتابع عليكم عباد الله، فطوبى لمن هُدي إلى الإسلام، وكان رزقه كفافًا. وأي النعمة هذه! فأعظم فضلها في «**من مات يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة**».

وفي قوله: "**أهل السعادة**" معنى أن السعادة حقيقة على الأرض لا يدركها إلا المؤمنون ما أخبر تعالى: ﴿وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ [المائدة:٣] يعني الإسلام؛ لأن كل نعمة بدونها فهي هلكة وعذاب ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ﴾ فهاتان نعمتان وهي الولد والمال حقيقتها ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا﴾ [التوبة:٥٥] وحسب الإسلام فضلاً أن قال الله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء:٤٨]، حسبي هذه الإشارة والباب واسع لمن تأمله وتدبره.

قوله رحمه الله: "ووفق من لطف به واختاره لتعلم الأحكام":

فتلك نعمة من بعد نعمة وفضل الله يتتابع و«**من يرد الله به خيرًا يفقه في الدين**» وذاك أعظم الفضل بعد الإيمان أن يقول الله: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [يوسف:٢٢]، ﴿آتَيْنَاهُ﴾ (نا) دالة على الفاعلين التي إن تكلم بها الواحد أفادت التعظيم كأنه يعظم نفسه في هذا المقام ما لطف بعباده ووفقهم إلى العلم والتعلم ونكر قوله: ﴿وَعِلْمًا﴾ إفادة تعظيم هذا العلم وتعظيم أهله وشرفه.

قوله رحمه الله: "الحمد لله المهيمن السلام الذي شرع الحلال والحرام وخص نوع الإنسان بمزيد الطول والإنعام . . .".

لا تحسبن هذا من سجع الكهان فإنما الكهان يسجعون فيكذبون فالذم ليس في ذات السجع وإنما لما قرن السجع بالكذب لما كان سجع كذب معارضة لأمر رب العالمين كما جاء في القصة الشهيرة قصة الغرة، وإلا فليس ذلك مقصودًا من فعل أئمتنا، وأحيانًا الإنسان يترك قلمه للسانه، وليس الأمر كما قلت مقصودًا وذلك الظن بأئمتنا لأنهم أعرف الناس بنهي النبي ﷺ عن سجع الكهان.

قال رحمه الله: "وجعل قائدهم إليه سيدنا محمدًا المصطفى خير الأنام"، تحته مسألة.

مسألة: في خصائص النبي ﷺ :

يعني على إخوانه من الأنبياء، فقد خص:

أولًا: بالدعوة العامة الخاتمة كما قال تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [إبراهيم:١]، غير أن دعوة إخوانه من الأنبياء خاصة إذ يقول كل رسول {يا قوم}.

ثانيًا: وكون رسالته الخاتمة من قوله تعالى: ﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب:٤٠].

ثالثًا: وآيته المعجزة الباقية إلى قيام الساعة، ما لم تبق معجزة نبي بعده، فانقطعت معجزة العصا بموت موسى، وأما آية محمد ﷺ العظمى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [الحجر:٩].

رابعًا: وأن كتابه شمل كل الكتب السابقة، فأُعطي مكان التوراة السبع الطوال، ومكان الإنجيل المئين؛ ولذا قال الله تعالى عن كتابه: ﴿وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة:٤٨]، يعني على سائر الكتب، وإنا لنجد من نكت القرآن أنه دائمًا يقول ﴿مُصَدِّقًا﴾ وليس يقول "مصدَّقًا" فـ(مصدِّق) اسم فاعل و(مصدَّق) اسم مفعول وهما بلاغة في إفادة الاستغراق فقال: ﴿مُصَدِّقًا﴾ لأن القرآن لا يحتاج إلى ما يصدّق عليه فهو أعلى من أن يصدق عليه كتاب.

هنا مشكلة: يقول أهل الكتاب إن كتابكم وهو القرآن يصدق على كتابنا فما بالكم لا تؤمنون بكتابنا؟

والجواب عليه بأنه:

١-إنما هو مصدق لما فيها جملة ولا يلزم من تصديق الكتب جملة أن يصدق على أفرادها.

٢-وإما أن يكون التصديق لأصلها، ولا يلزم من التصديق لأصلها أن يصدق ما وقع فيها بعد من التغيير والتبديل.

٣-وقد شهد القرآن على هذه الكتب بما فيها من تغيير و تبديل وتحريف.

رابعًا: وما خص ﷺ به من نصرة بالرعب ومسيرة شهر، يعني قبل أن يغير على أمة بشهر الرعب يقع في قلوبهم قبل قدومه عليهم بشهر والرعب جند من جنود الله تعالى وحراسة للمؤمنين ﴿لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا ﴿١٨﴾ ﴾ [الكهف:١٨].

خامسًا: وما خصَّه الله تعالى من النهي عن دعائه بالاسم العلم فقال: ﴿ لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا ﴾ [النور:٦٣]، و لم تُنه الأمم السابقة عن مثل هذا إلا أن يكون ذلك تخصيصًا له ﷺ وخصيصة له على سائر الأنبياء.

سادسًا: ومما قدمه عليهم فأمَّهم في رحلة الإسراء.

سابعًا: وما خُصَّ مسجده بمضاعفة الأجر والمثوبة.

ثامنًا: وما جمع الله له القبلتين[1].

تاسعًا: ما أحل الله له مكة ولم تَحِل لأحد قبله[2].

عاشرًا: وخص ما بين بيته ومنبره بما جعله روضة من رياض الجنة.

حادي عشر: وما خص بمقام الشفاعة ﷺ وأول من يقرع باب الجنة، وما جعل الله له الكوثر[3] ثم هو أول من يجاوز الصراط.

قوله رحمه الله: " سيدنا":

فيه مشروعية تسييد أو تسويد النبي ﷺ ومن ذلك قوله: «**أنا سيد ولد آدم**»، وتجدر الإشارة إلى ضعف الحديث المروي في هذا الباب، وهو حديث «**لا تُسيدوني في الصلاة**» وهذا خطأ لغوي وصوابه أن يقال "لا تسودوني في الصلاة" وهذا مما يدل على نكارة هذا الحديث إذ فيه ما لم يمكن أن ينطق به ﷺ من الخطأ، وهو الذي قد أوتي من جوامع الكلم، وما اختصر الله له الحديث اختصارًا.

قوله رحمه الله: "محمدًا": وهي تعني لغة أكثر الناس حمدًا.

قوله رحمه الله: "المصطفى خير الأنام": وفي ذلك الحديث: «**أنا سيد ولد آدم ولا فخر**».

قوله رحمه الله: "عليه أفضل الصلاة والسلام" تحته مسائل:

المسألة الأولى: وجوب الصلاة والسلام عليه:

---

[1] وهذه حكمة كونه صلى إلى المسجد الأقصى أولا ثم تحول إلى المسجد الحرام:
أولاً: قال تعالى ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾﴾ [البقرة:١٠٦] فحكمة الله بأنه صلى إلى المسجد الأقصى أولًا ثم إلى المسجد الحرام ليجمع له القبلتين.

[2] يعني حل له أن يدخلها بسلاح وأن يفتحها عُنوة ومكة كما قال ابن الإمام ابن القيم بعضها فتح عُنوة وبعضا فتح صلحًا وموادعة ومن هنا قال تعالى ﴿وَأَنتَ حِلٌّۢ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ﴿٢﴾﴾ [البلد:٢] أُوِّل على ضربين ﴿حِلٌّ﴾ يعني تحل لك مكة أن ترفع فيها السلاح وأن تُقاتل فيها وتُحل لك ما لم تَحل لأحد من قبلك، أو﴿حِلٌّ﴾ يعني أنت مستحل في مكة مستحل الدم والمال ولقد استحله المشركون بمكة استحلوا دمه واستحلوا ماله ومال أصحابه ولم تكن مكة تحل قبله أبدًا فعلى وجهين من التفسير.

[3] الكوثر على تأويلات من أهل العلم من تأويل الكوثر على أنه نهر من الجنة وشيخنا رحمه الله قال هذا من الكوثر وإلا فالكوثر لغة على وزن فوعل كنوفل يعني الشيء الكثير الكثير الكثير إذًا فمعنى ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴿١﴾﴾ [الكوثر:١] يعني أعطيناك من الخصائص وأعطيناك من الفضائل والإنعام والفضائل الكثيرة التي تخص أنت بها يا محمد ﷺ من دون خلق الله.

وقد قال به نفر من أهل العلم قلة، والجمهور على خلافه، ومن أوجبه أوجبه مطلقًا من غير تكرار؛ لأن الأصل في الأوامر أنها لا تقتضي التكرار، وينصر هذا الأصل هو أن الأصل خلو النفس من التكليف.

وقد نسب الإمام ابن القيم القول بالاستحباب إلى الجمهور، وأما ابن جرير الطبري[1] جعله إجماعًا رحمه الله تعالى على عدم الوجوب يعني والاستحباب.

وإليك أدلة الوجوب:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ٥٦﴾ [الأحزاب:٥٦]

أولاً: قوله: ﴿صَلُّواْ﴾وهذا أمر، والأصل في الأوامر الوجوب حتى تأتي قرينة.

ثانيًا: قوله تعالى: ﴿صَلُّواْ﴾، فيه قرينة على الوجوب من جهة أخرى لأنه أمر مبالغة، وشأن الأوامر أن تتأكد.

ثالثًا: ما أكد الأمر بالمفعول المطلق فقال: ﴿تَسۡلِيمًا﴾، فأكد لأمر بالمفعول المطلق بما يدل على تأكيده مرتين دلالة على الوجوب.

رابعًا: أن الله تعالى قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ﴾ وهذه قرينة على الوجوب إذ بدأ سبحانه بنفسه تحضيضًا لمن هم أولى بالصلاة والسلام عليه وتأكيدًا وعناية به أنه هو سبحانه وتعالى يفعل فأولى بنا ثم أولى أن نفعل لأنا أحق الناس بالصلاة والسلام عليه لعظيم منته صلى الله عليه وسلم علينا كما قال الناظم:

ومن عظيم منة السلام ولطفه بسائر الأنام
أن أرشد الخلق إلى الوصول مبينًا للحق بالرسول

خامسًا: قوله تعالى: ﴿يُصَلُّونَ﴾، وهذا فعل مضارعة، وفعل المضارعة فيه استمرار وتكرار بما يدل على التأكيد على هذا الأمر، وأنه فعل تكرار، وتلك قرينة على الوجوب.

[1] ابن جرير تعرفونه مفسرًا والحقيقة أن الرجل كان فقيهًا بقدر ما كان مفسرًا لكن حينًا تغلب عليه علم على ما سواه ولا ينتفي غيره من العلم عنده لأن أهل العلم قديمًا ما كانوا يؤمنون بهذه القسمة التي نؤمن بها محدثون فقهاء مفسرون أصوليون فإنما كانوا يجمعون العلوم كلها وإن برز في علم دون علم.

سادسًا: سبب نزول الآية ما أمروا بالصلاة والسلام عليه ولذا جاءوا يقولون: "علمنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك يا رسول الله".

سابعًا: من أن الآية جاءت في سياقة الآيات في ذكر حقوق النبي ﷺ على أمته، وشرف نسائه على سائر النساء.

ثامنًا: قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾، وفي النداء من مزيد العناية بالأمر والتأكيد عليـــه؛ لأن في النداء استدعاء للمخاطب أن ينتبه لهذا الكلام.

تاسعًا: التخصيص من قوله: ﴿عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ وقوله: ﴿صَلُّوا۟ عَلَيْهِ﴾، وفي التخصيص وجه على التأكيد على الوجوب.

الدليل الثاني: أحاديث البخيل:

وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه وغيره من قوله ﷺ: «**البخيل من ذكرت عنده فلم يصل علي**» وفي رواية «**رغم أنف امرئ**» -يعني التصقت أنفه بالرغام يعني بالتراب كناية عن الذل- وفي رواية «**خطئ طريق الجنة من ذُكرت عنده فلم يصل علي**» وفي رواية «**من ذُكرت عنده فلم يصل عليّ أبعده الله**».

قال الإمام ابن قيم الجوزية ﵀: "إن البخل اسم ذم وتارك المستحب لا يستحق اسم الذم".

قال ثانيًا: "وقد قرن الإسلام البخل بالاختيال والفخر فقال تعـــالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿٢٣﴾ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِ﴾ [الحديد:٢٣،٢٤]".

ثالثًا: قال الإمام ابن القيم: "وتعريف البخل أنه منع ما وجب عليه".

قلت: فضلًا عما جاء في الأحاديث من الوعيد بالنار والإبعاد -يعني عن الله- وهـــذا الوعيـــد لا يترتب إلا على ترك واجب، وبقرينة ما جاء في هذا الباب من كثرة الأحاديث، وكثرة الأحاديث فيه مزيد عناية بهذا الأمر بما يدل على وجوبه.

الدليل الثالث: قرائن الوجوب، وهي أكثر من أن تُحصى:

أولها: ما في الصلاة والسلام عليه من ذهاب الهموم والأحزان كما قال ﷺ: «**إذًا تكفى همك**».

ثانيًا: ما يصلي الله عليك في السماوات العلى كما في الحديث: «**صلى الله عليه بها عشرا**».

ثالثًا: شفاعة النبي ﷺ وذلك من قوله: «**إن أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم علي صلاة**».

رابعًا: من فضيلة عرض الصلاة عليه ﷺ.

خامسًا: من نفي الخصال المذمومة عن العبد كخصلة البخل.

سادسًا: من رفع الدعاء وكل دعاء محجوب حتى يصلى على النبي ﷺ.

سابعًا: ما جاء من فضل الصلاة والسلام عليه في كثير من المواضع عدها الإمام ابن القيم قريبًا من ستة وأربعين موضعًا تصلي على النبي ﷺ فيه، وطبعًا في مواضع منها فيها كلام.

ثامنًا: من كونها عبادة استكثار، لذا قال: «**أكثروا علي من الصلاة والسلام**».

تاسعًا: ما خص بها أزمنة شريفة وأمكنة فاضلة.

عاشرًا: ما جاء في بعض الأحاديث أنها من أسباب مغفرة الذنوب.

حادي عشر: ما في الصلاة والسلام عليه من توقيره مما يجب على الأمة، فوجبت الصلاة والسلام عليه يعني بوجوب الغاية فوجبت بذلك الوسيلة لأن الوسائل لها أحكام المقاصد.

إشكالات:

الإشكال الأول: ولو وجبت الصلاة والسلام عليه لوجب الثناء على الله عز وجل عند ذكره، وذاك أولى ولم يجب الثناء عليه سبحانه وتعالى عند ذكر اسمه، فلما لم يجب الثاني وهو الأهم لم يجب الأول وهم مهم.

الجواب:

أولاً: وهذا قياس فاسد الاعتبار لأنه قياس في مقابل نص والقاعدة "لا اجتهاد مع نص".

ثانيًا: وهذا قياس فاسد الاعتبار من جهة أن النبي ﷺ بحاجة إلى مثل هذا الثناء والدعاء كما قال في الحديث: «**سلوا لي الوسيلة فإنها منزلة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله وأرجو أن أكون أنا**».

ثالثًا: والله تعالى يُذكر ما يُذكر النبي في الصلاة والسلام لأننا نطلب من الله أن يصلي عليه فهذا فيه ثناء على الله عز وجل.

رابعًا: وربنا صمد ليس بحاجة إلى ثناء عبده عليه حتى قال نبيه ﷺ: «**سبحانك لا أحصي الثناء عليك**».

الإشكال الثاني: قولهم والسلف ما كانوا يصلون على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكر اسمه مما نجد في روايات الأحاديث يقول: "أفيكم محمد" –وهو حديث ضمام يقول: "أفيكم محمد" فقال: «**قد أجبتك**» قال: "يا ابن عبد المطلب إني سائلك فمشدد عليك في المسألة فلا تجد علي" قال:

«**أجبتك**» قال: "ءآلله قد بعثك أو أرسلك" إلى آخره فليس في الرواية أن ضمامًا صلى عليه وهذا مما نجد في عشرات الأحاديث والأصل في الرواية أن الراوي فأداها كما سمعها، فلو كانت واجبة عند ذكر اسمه لكان السلف هم أولى الناس بهذا الوجوب لأن السلف لا يفوتهم شيء من هذا الوجوب خاصة والروايات كثيرة.

والجواب:

أولا: أن الراوي قد يعرض عن ذكر الشيء لشهرته.

ثانيا: والمتقرر أن عدم النقل ليس نقلًا للعدم.

ثالثا: ولا تندفع أدلة الوجوب بهذا لاحتمال تأخر الأمر بالصلاة والسلام عليه ﷺ على هذه الأحاديث.

المسألة الثانية: قوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ فيه تخصيص كما هو ظاهر وكذا قوله: ﴿صَلُّواْ عَلَيْهِ﴾، والتخصيص من وجوه:

أولًا: بوجوب الصلاة والسلام عليه، وقد ألحق به الأنبياء بقوله ﷺ: «**صلوا على الأنبياء كما تصلون علي**» وفي ذلك أثر ابن عباس الشهير أنه قال: "لا يصلى إلا على نبي".

ثانيا: ولتخصيصه في الأصل من قوله: ﴿لَّا تَجْعَلُواْ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾ [النور:٦٣].

ثالثا: ولما قرن الصلاة عليه بطلب الوسيلة له «**سلوا لي الوسيلة ثم صلوا علي**» ولا يقرن بمخصوص إلا مخصوص لأن القرينان متشابهان متساويان.

رابعا: أن الله تعالى قال: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ١٨١﴾ [الصافات:١٨١]، وفي قوله: ﴿عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ معنى حسن وهو تخصيص الأنبياء والمرسلين بالصلاة والسلام.

خامسا: أن هذه الآية جاءت في معرض الكلام عن النبي ﷺ وآل بيته وما جاء في الخصوصية.

سادسا: وأن الصلاة والسلام على غير نبي إنما هي شعار أهل البدع كما قال الإمام ابن القيم.

سابعا: وقد جاء الأثر عن الصلاة والسلام على غيره ﷺ كالحسين أو علي أن عمر بن عبد العزيز أرسل إلى عماله بإبطال تلك البدعة التي كانت من أحداث القصاص ممن أحدثوا الصلاة على خلفائهم وأمرائهم ففهمنا من هذا أن هذه الصلاة محدثة لم تكن في السلف الصالح المرضيين.

مشكلة:

فإن قيل بأن النبي ﷺ أمر بالصلاة على غيره كما قيل له: ﴿وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡ﴾ [التوبة:١٠٣]، أو كما قال ﷺ: «**اللهم صل على آل أبي أوفى**» هل هذا يعد دليلًا على مشروعية الصلاة على غيره؟

ويجاب عنه:

أولاً: بأن هذه خصوصية كما هو ظاهر من قوله: ﴿وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡ﴾ وهذا لا يصدق على صلاة غيره.

ثانيًا: أن الصلاة هنا على المعنى اللغوي وليس على المعنى الشرعي، وذلك المعنى اللغوي هو الدعاء.

ثالثًا: ﴿وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡ﴾ يعني عمومًا في الجملة ولا يلزم منها الصلاة على أفراد وآحاد الناس.

المسألة الثالثة: في فضائل ومواضع الصلاة والسلام عليه ﷺ:

الموضع الأول: عند ذكر اسمه:

من قوله ﷺ: «**البخيل من ذكرت عنده فلم يصل علي**» إلا من استثناء موضعين أو ثلاثة:

الأول: عند الخلاء بإجماع؛ لأن الخلاء ليس موضع ذكر لله عز وجل بإجماع.

الثاني: في الصلاة إلا أن يكون منفردًا في الليل أو إمامًا في صلاة الليل قياسًا على أنه كان إذا مر بآية رحمة سأل الله، لأن الأصل في المأموم «**وإذا قرأ فأنصتوا**».

الثالث: في خطبة الجمعة؛ لأن الأصل في المأمون أنه منصت بدليل في الحديث: «**واستمع وأنصت**»، وإذا منع ما فوق ذلك من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن تقول لأخيك: أنصت فقد لغوت، فهذا بدلالة اللزوم منع للصلاة والسلام عليه حال الخطبة.

قلت: وفضل ذلك ما قال النبي ﷺ أن من ترك الصلاة والسلام عليه عند ذكر اسمه فهو بخيل، خطِئ طريق الجنة، مبعد من الله عز وجل.

الموضع الثاني: يوم الجمعة:

وهذا موضع له خصوصية إذ هو موضع استكثار من قوله: «**أكثروا علي من الصلاة والسلام في يوم الجمعة**» وفي قوله «**أكثروا**» معنيان ينبغي تأملهما إن لم يكونوا ثلاثة:

الأول: أن يوم الجمعة موضع خصوصية.

ثانيًا: فيه إشارة من طرف خفي إلى طلب الصلاة والسلام عليه في سائر الأيام ويقوي هـذا مـا يشرع من الصلاة والسلام عليه عند غروب الشمس وعند طلوعها.

ثالثًا: وقوله: «**أكثروا**» فإن حد الكثرة لا يكون إلا سبعون بدليل قول الله تعالى: ﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾ [التوبة:٨٠] ضرب المثل بالسبعين لأن السبعين حد في الكثرة، ولذا قال ﷺ: «**إني لأتـوب إلى الله وأستغفر في اليوم سبعين مرة**».

وقوله: «**في يوم الجمعة**» يصدق على كل ساعة في هذا اليوم من غير تخصيص.

الفضيلة: قوله: «**فإن صلاتكم معروضة علي**» فقالوا: "كيف وقد أرمت؟" قال: «**إن الله حـرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء**».

الموضع الثالث: عند الدعاء:

وقد جاءت روايات في تحديد أول الدعاء، وأخرى في تحديد أواخره، وفي ذلك أثر عمر وله حكم الرفع: "كل دعاء محجوب حتى يصلى على النبي ﷺ". وهذا فيه أن من أسباب إجابة الدعاء الصـلاة والسلام على النبي ﷺ.

الموضع الرابع: بعد الأذان:

لقوله ﷺ: «**ثم صلوا علي فإن من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشرة**»، وهذه فضـيلة لا توازيها فضيلة وهو ذكر الله لعباده شرفًا وتفضلاً لما صلوا على نبيه ﷺ، ولذا الإمام أبو نعيم رحمه الله لـه كلمة رائعة وهو يزكي أهل هذه المجالس وأهل الحديث على وجه الخصوص، قال: "ولا يعلم لطائفـة من المسلمين من كثرة الصلاة والسلام عليه ما لطائفة المحدثين" والحديث قال: «**أولى الناس بي يـوم القيامة أكثرهم علي صلاة**».

الموضع الخامس: مطلقًا:

يعني من غير وقت ملتزم لقوله ﷺ: «**إن أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم علي صلاة**»، ولقوله ﷺ للصحابي أن قال له: "أجعل لك صلاتي كلها يا رسول الله؟" قال: «**إذًا تكفي همك**».

الموضع السادس: عند التشهد الأول والأخير:

وذلك:

أولًا: لأن النبي ﷺ كما في حديث السيدة عائشة رضي الله عنها: "جلس في الثامنة –يعني في الوتر– فتشهد وصلى على نفسه ودعا ثم جلس في التاسعة فتشهد وصلى على نفسه ثم دعا"، وهذا الحديث يفيد مشروعية الصلاة والسلام عليه في التشهد الأول.

ثانيًا: يقوي هذا أن الأصل الشرعي مساواة التشهد الأول بالتشهد الثاني وعدم المفارقة بينهما؛ لأنه قال: «**وإذا كان أحدكم في التشهد الأخير فليتعوذ بالله من أربع**» فلما نص على الآخر في وجوب الاستعاذات الأربع دل على أن الأصل مساواة التشهد الأول بالتشهد الثاني.

ثالثًا: ولتلازم التشهد والصلاة عليه ﷺ، أما الحديث المروي: "كان يجلس في الركعتين الأوليين كأنه على الرضف" يعني على الحجارة المحمية من سرعة ما يقوم، فهذا ضعيف لا يصح ولا يلزم من كونه تعجل أنه لم يصل على نفسه، ثم دلالته دلالة مفهوم.

الموضع السابع: **في صلاة الجنازة** بعد التكبيرة الثانية وهذا بإجماع.

الموضع الثامن: **عند الصفا** لما كان النبي ﷺ يرقى الصفا فيصلي على نفسه فيدعو.

تاسعًا: في المجالس كما قال: «**ما جلس قوم مجلسًا لا يذكرون الله ولا يصلون علي**» في رواية حسنة الإسناد قال: «**ولا يصلون علي إلا كان عليهم تِرَة يوم القيامة**» يعني هذا المجلس يكون عليهم حسرة يوم القيامة لما يرون من بركة ذكر الله عز وجل ومن فضل الصلاة والسلام النبي ﷺ.

الموضع العاشر: **عند دخول المسجد والخروج منه.**

***

قوله رحمه الله: "وآله":

فيه أربعة أقوال لأهل العلم:

أولاً: "آله" من تحرم عليهم الصدقة وهم بنو هاشم.

ثانيًا: أزواجه وذريته.

ثالثًا: أتقياء أمته.

رابعًا: أتباعه.

والأول أرجحها لقول النبي ﷺ للحسن: «**لا تحل لنا آل محمد**»، يعني الصدقة.

ودخول الأزواج في الآل قوي:

أولا: بدلالة الحديث «**اللهم اجعل رزق آل محمد قوتًا**»، وفي الحديث: «**ما شبع آل محمد من كذا وكذا**».

ثانيا: يقوي هذا ما لأزواجه من خصوصية، من ذلك تحريم أزواجه من بعده، وشرف نسائه على سائر النساء ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [الأحزاب:٣٢].

ثالثا: وكذا قوله تعالى: ﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزاب:٣٣] ومن ذهاب الرجس عنهم أن لا يأكلوا أوساخ الناس؛ لأن الصدقة أوساخ الناس.

رابعا: يشهد لهذا ما ذبح ﷺ يومًا لما ذبح قال: «**هذا عني وعن آل محمد**».

قوله ﵀: "وأصحابه الغر الكرام":

والصحابي هو من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به، ومات على الإسلام وإن تخلل إسلامه ردة.

ولا يشترط في الصحبة طول المجالسة بل ولا الرواية، ما ذهب إلى ذلك بعض أهل العلم.

والقول: "من رأى النبي ﷺ" ليس بضابط، إنما "لقي" أولى، لأن "رأى" فيها إخراج عميان الصحابة.

ويعرف الصحابي إما بشهرة وتواتر أو خبر الثقات أو نص بعضهم.

مسألة: وعقيدتنا في الصحابة:

أولًا: أنهم خيرة خلق الله بعد أنبيائه وهم المقصودون بقول الله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران:١١٠]، وكذا قوله تعالى: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ﴾ [النمل:٥٩]، وحسبنا رضى الله عنهم.

ثانيًا: أنهم عدول، وفي الآية ﴿لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة:١٤٣]، ولا يكونوا شهداء على الناس إلا أن يكونوا عدولًا، وما كان الله ليرضى عنهم إلا أن يكونوا عدولًا، ولهم نصيبٌ من عدالة نبيهم والمرء على دين خليله.

ثالثًا: السكوت عما شجر بينهم والكل مأجور معذور ولذا قال: «**وإذا ذكر أصحابي فأمسكوا**».

رابعًا: النهي عن سبهم، بل الأمر بالاستغفار لهم كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [الحشر:١٠].

قال ﵀: "أما بعد فهذا مختصر في الفقه على مذهب الإمام المبجل والحبر المفضل أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه وأرضاه وجعل الجنة مأواه":

قوله ﵀: "الفقه":

والفقه لغة: هو الفهم، ومنه قولهم: ﴿مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ﴾ [هود:٩١]، والفقه أخص من الفهم إذ هو الفهم الدقيق لمراد المتكلم المتره عن الغرض والهوى.

وأما الفقه اصطلاحا: هو معرفة الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية.

إمام المذهب

الإمام أحمد رحمه الله

قوله ﵀ "على مذهب الإمام أحمد":

والمذهب: هو طريقة معينة في استنباط الأحكام الشرعية.

قوله ﵀: "على مذهب الإمام المبجل والحبر المفضل أبي عبد الله أحمد"

مسألة: أحمد فقيها:

وقد أخرجه بعضهم من عداد الفقهاء، وأشهرهم ابن جرير الطبري، والدبُّوسي -وهو أصولي-، وابن عبد البر فلم يذكره ابن عبد البر في عداد الفقهاء.

ويجاب عن هذا بأنه:

أولاً: إما لما كانت له شهرة ويد طولى في علم الحديث فعرف به ما لم يعرف بالفقه.

ثانيًا: أو لما لم يؤلف أحمد في الفقه كتابًا، وإن كان تلاميذه قد جمعوا مذهبه حتى روي عنه قريبًا من ستين ألف مسألة في الفقه.

ثالثًا: أو إما لما كان أحمد يكره من القياس والرأي، وقد كان زمانه فقه رأي وقياس.

رابعًا: أو إما أن أحمد لم يخرج مذهبه على أصول.

خامسًا: أو إما أن أحمد ﵀ كان يتورع عن الفتوى شديدًا، وكانت أقواله على الاحتياط، فلذلك لم ينسب إلى الفقهاء.

سادسًا: قد ردَّ هذا أكابر أهل العلم فيقول الشافعي: "أحمد إمام في ثمان خصال الحديث الفقه اللغة القرآن الفقر الزهد الورع السنة"، وقال يحيى بن معين: "إن لم يكن أحمد فقيهًا فما أحد فقيها"، وقال أبو عاصم النبيل عندما ذكر الفقه قال: "ليس ثمة إلا ذاك الرجل"، صدق فأحمد جمع في مذهبه مذهبي الشافعي ومالك، فكيف لا يكون فقيهًا ومذهبه جمع ثلاثة مذاهب، وأبو ثوري يقول: "أحمد أفقه من الثوري".

سابعًا: وكيف لا يكون فقيهًا وقد سمع الشافعي وأكثر الأخذ عنه.

ثامنًا: ومن عجب أن لا يكون فقيهًا وقد جُمعت أقواله في الفقه في عشرين مجلدا.

تاسعًا: قال الإمام ابن عقيل رحمه الله: "ومن عجب ما تسمعه من هؤلاء الأحداث الجهال أنهم يقولون أحمد ليس بفقيه". قلت: وأنا أعجب بعده كيف لا يكون فقيهًا وقد تمذهب بمذهبه عشرات الأفاضل من نجوم أهل العلم على رأسهم ابن تيمية، فإن لم يكن أحمد فقهيًا وابن تيمية تمذهب بمهذبه فمن يكون الفقيه إذًا؟!

ترجمة الإمام أحمد

هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ينتهي نسبه إلى بني شيبان بَصري ويقال بِصري، توفي أبوه وهو ابن ثلاث سنين فكفلته أمه، وذكروا في ترجمتها أنها طالما كانت تأخذه إلى المسجد في صلاة الغداة –يعني الفجر– وقد تقف بباب المسجد حتى يقضي صلاته.

خصاله:

فكان رحمه الله أسمر طويلًا رقيقًا كثير التواضع يلبس الغليظ من الثياب، غير أنه يحرص على البياض خاصة، وكان شديد العناية بنظافته حتى كان يقال: أنقى الناس ثوبًا، يتعهد شاربه وشعر رأسه وبدنه.

تعليق:

«**والله جميل يحب الجمال**» فلا تفوتك هذه السنة يا طالب العلم من غير كلفة وطلبة العلم أولى الناس بها كما جاء في حديث جبريل: "شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر لا يرى عليه من أثر السفر" وقد كان بعضهم يقول: "أحب أن أنظر إلى القارئ أبيض الثياب" فليحرص طالب العلم على الجمال من غير أن يكون كلفة والأمر قصد بين بين.

فضلًا عن كون الجمال دينًا، ألم يقل في حديث الجمعة: «**ولبس أجمل ما عنده**»؟! ورب العالمين قال في كتابه الكريم: ﴿خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ﴾ [الأعراف:٣١].

كان زاهدًا ﵀ يأكل الخبز اليابس ويصب عليه الماء بالملح، بل إذا ذكر الزهد ذكر أحمد، وكان لفرط زهده لا يأكل من بيت ولده صالح لما كان يأكل صالح من هدية السلطان.

تزوج ﵀ عند الأربعين أو قبلها بقليل، فزوجته الأولى وهي أم صالح عائشة بنت الفضل أقام معها عشرين أو ثلاثين سنة، قال: "ما اختلفت أنا وهي في كلمة واحدة"، وكان قد تزوجها في السابعة والثلاثين، أنجبت له صالحًا وكان صالح هذا ﵀ صاحب رواية ويُعدُّ واحدًا من الذين نقلوا مسائل أبيه أو رووا لنا فتاوى أبيه، ثم تزوج ريحانة لم يجمع بينهما، وكانت عوراء فولدت له عبد الله وعبد الله هذا ظل أبيه وكان الباب لعلم أبيه وهو الذي حفظ علينا نصف مذهب أحمد، ثم بعد ذلك تسرى ﵀ بامرأة تسمى حُسْن وولدت له.

فقره:

وكان أحمد ﵀ شديد الفقر، حتى أنه كان يلتقط السنابل التي تخطئها المناجل، وكان ﵀ ينسخ بالأجرة، وهذه قصة أخرى في الفقر، ويؤجّر نفسه للحمالين وينسج التِّكَك، الرباط الذي كان يربط على الوسط لشد الملابس.

قلت: سمع أول ما سمع من هشيم ﵀ وهو ابن سبع عشر سنة طاف في البلدان فلم يترك أحدًا إلا سمعه، ومن أشهر من سمع منهم منصور بن المعتمر وعبد الرزاق صاحب المصنف، ولكنه نسب للشافعي لما لزمه، وكان أحمد يجله حتى قال فيه: "الشافعي كالشمس للدنيا والعافية للبدن فهل عن هذين من عوض؟" وقد بلغ من شدة إجلاله له أنه كان لا يمد قدمه إلى جهة بيت الشافعي، وبين بيته وبيت الشافعي أربع سكك.

قلت: يحفظ أحمد ألف ألف حديث، وكتابه المسند يعد من أكبر المصنفات في هذا الباب ولا يحفظ أحد مثله إلا من؟ قيل: أبو زرعة، قال أبو زرعة: "يحفظ أحمد ألف ألف حديث" قالوا: "وكيف علمت؟" قال: "ذاكرته".

قلت: حسبه فضلًا ما قال النبي ﷺ: «**نضر الله وجه امرئ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها**»، يقول أبو نعيم: "وما من أحد يطلب الحديث إلا وفي وجهه نضرة".

محنته:

وقد امتحن أحمد رحمه الله أعظم المحنة حتى قيل: "لو كان في بني إسرائيل لكان نبيًا[1]"، فكان أحمد في هذه المحنة أمة أراده ثلاثة خلفاء من أبناء العباس على القول بخلق القرآن فامتنع مع أنهم رغبوه من جهة ورهبوه من أخرى؛ يقول له المعتصم: قلها تكون ممن يطأ بساطي وإلا فالسجن والضرب، حتى قيل: ضُرب قريبا من ثلاثمائة سوط وقيل سبعين والمعتصم عند الجلاد يقول له: "شد قطع الله يدك".

تعليق:

الأول: الثبات فالله تعالى قال: ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [إبراهيم:٢٧]، فهي وإن كانت محنة لكن الله تعالى لا يتركهم في محنتهم وحدهم، والثبات في قصة أحمد كان أعجب الثبات، قيل الثبات:

أولًا: من لص سارق قال: "تضرب كل هذا لتنطق بكلمة باطل، ونحن نضرب عشر هذا لننطق بكلمة حق، فاثبت وإن الله لناصرك" فقال: "كان كلامه مما قوى عزمي".

والثاني: أعرابي لقيه في بعض السكك والطرق، وقد حُمل إلى المأمون فقال: يا أحمد، إنك رأس الناس اليوم، وإن لم تقتل تمت فلا تشتري الحياة بمثل هذا" فقال أحمد: "فقوي عزمي بهذا".

وثالثًا: الرؤيا، لما جاءه رجل فأخبره بأنه يبتلى ويمتحن ويثبت فخلع أحمد قميصه وكافئ به الرجل بشارة.

التعليق الثاني: فتنة خلق القرآن أصلها يرجع إلى صحبة سوء التفت حول المأمون وهم خمسة: بشر المُرِّيسي، أحمد بن أبي دؤاد، أبو هذيل العلاف المعتزلي، وهناك آخران هما هشام الكلبي الرافضي، وعبد الله بن إباض الإباضي، وقيل أن أصل الفتنة هو الجعد بن ردهم، والذي قُتل بسيف خالد بن عبد الله القسري، وخالد هذا له فضيلة في ذبح رجلين كانا من أعظم الناس ضلالًا هما الجعد والحلاج ولكنه ذبح الجعد في مصلى العيد، قال: "ضحوا تقبل الله ضحاياكم وإني مضحٍ بالجعد بن درهم"، وكان ذلك بأمر من هشام بن عبد الملك الذي يعد آخر ملوك بني أمية الأقوياء.

التعليق الثالث: وانقطعت هذه الفتنة على يد المتوكل، وقد انقطعت بقصة طريفة ذلك أن رجلا واسمه أحمد -والقصة ذكرها الذهبي- دخل على أمير المؤمنين يريد مناظرة في خلق القرآن فجيء به وبابن أبي دؤاد الذي تولى كبر الفتنة قال: يا ابن دؤاد ناظره قال: يا أمير المؤمنين أنا أسن والكلمة لي فقال: يا أحمد ابن دؤاد إلى ما تدعو الناس، قال: إلى القول بخلق بالقرآن، قال له: شيء دعا إليه رسول

[1] ليس هذا من باب التسوية إنما هذا من باب الإشارة والرمز.

الله؟ قال له: لا، قال له: شيء دعا إليه أبو بكر؟ قال: لا قال: شيء دعا إليه عمر؟ قال: لا قال : شيء دعا إليه عثمان؟ قال: لا قال: شيء دعا إليه علي؟ قال: لا، قال: علموه أم جهلوه؟ قال: علموه قال: سكتوا عنه أم تكلموا به؟ قال: سكتوا عنه، قال: يسعنا ما وسعهم من السكوت، فضحك المتوكل ووضع كمه على فمه وقال: علموه جهلوه سكتوا عنه، ثم أخذ يضحك ودخل، ثم أمر بعد ذلك بقطع الفتنة، ومن هنا ابتلوا الناس بهذه: "من سلفك فيما تقول؟"

وفاته:

توفي رحمه الله عام واحد وأربعين ومائتين وقد نيف على الثمانين، فمات شيخًا كبيرًا وله قصتان عند الموت:

أما الأولى: رأى بعض ولد له يمشي فقال: "ما أفعل بالذرية على كبر"، فقيل: "يا أبتي ذرية تسبح الله بعدك"، فقال: "أوقد حصل؟" فسر بذلك"، وللشيخ الألباني ذهبية من القول رائعة يمكن وصفها بأنها ألبانية قال: "الولد من كسب أبيه فكل صالحة يعملها الولد فهي في ميزان أبيه"؛ لأنه سبب إيجاده في الحياة فلما كان سبب إيجاده في الحياة كانت كل صالحة يعملها الولد في ميزان الأب غير أن الأب لا يحمل من وزر ابنه لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [فاطر:١٨]

وأما القصة الثانية: فكان يقول عند موته: "ليس بعد" فعجب عبد الله فقال: "يا أبتي ما هذا الذي تلهج به هذه الساعة؟" قال: "يا بني إن الشيطان جاءني عاضًا على أصبعه يقول: فُتَّني يا أحمد" —يعني أنا ما استطعت غوايتك ولا إضلالك على الرغم من أن أنا تعرض لك شديدًا في الحياة الدنيا وأنت فتني يا أحمد–فإذا بالإمام أحمد رحمه الله يقول له "ليس بعد".

أصول مذهب الإمام أحمد

الأصل الأول: الكتاب :

وهذا أصل مجمع عليه إلا من خلاف بينه وبين الأحناف في الحجة بالقراءة الشاذة.

والقراءة لكي تكون قراءة صحيحة لابد أن تجمع ثلاثة شروط: الشرط الأول: السند لأن القرآن لا يثبت إلا بسند، الشرط الثاني: أن توافق القراءة الرسم العثماني، الشرط الثالث : موافقة العربية لأن القرآن ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء:١٩٥]، فإذا تخلف شرط منها فالقراءة شاذة.

ومذهب أحمد الاحتجاج بالقراءات الشاذة ذلك لأن النقلة لها هم ثقات مرضيون، ومن سمعها من النبي ﷺ فإن لم تكن قرآنًا فهي تفسير.

أثر فقهي:

وهو وجوب التتابع في صوم الكفارة وذلك لقراءة عبد الله بن مسعود، وهي شاذة: ﴿فصيام ثلاثة أيام متتابعات﴾، ومن هنا يرى أئمة الحنابلة وجوب التتابع في صوم الكفارة، بخلاف الأحناف فهم لا يرون وجوب التتابع، والقول الراجح في المسألة هو استحباب التتابع.

والقول بالاستحباب هو الأقوى لما فيه من إثبات العمل بالقراءة من جهة التي هي قراءة: ﴿فصيام ثلاثة أيام متتابعات﴾، ثم نزل الحكم عن رتبة الوجوب بإعمال القراءة الأشهر، ويقوي هذا الجمع أن الله تعالى نص على التتابع في صيام الكفَّارات كالظهار ما لم ينص ها هنا، فإن كان واجبًا لما فات نصًا.

الأصل الثاني: السنة:

وهو الأصل الأول لأن السنة لا تنزل مرتبة عن القرآن في هذا الباب، وهو باب استنباط الأحكام.

و لم يختلفوا إلا فيما بينهم من شرط العمل بالسنة، فالأحناف شرطوا مثلًا أن يكون الراوي فقيهًا، بل قدموا عمل الراوي على روايته كما في مسألة غسل الأواني من لعاب الكلب ثلاث مرات قالوا: لأن المروي عن أبي هريرة أنه عمل بالتثليث مع إنه هو راوي التسبيع[1]، والمالكية شرطوا شرطًا آخر وهو أن لا يخالف الخبر عمل أهل المدينة، فهذه الشروط نعتبرها شروطًا زائدة.

أما مسألتنا: احتجاج أحمد بالمرسل:

وقد سبقه إلى الاحتجاج بالمرسل الشافعي ولكن على شروط، أما أحمد فاحتج بالمرسل ولكن بالمرسل الذي على اصطلاح المحدثين وليس على اصطلاح الأصوليين.

فاصطلاح المرسل عند المحدثين هو ما سقط من إسناده ما فوق التابعي، وهو أقرب إلى الصحيح منه إلى الضعيف

لماذا هو أقرب إلى الصحة؟

أولاً: لأن في الغالب الواسطة الساقطة هو صحابي، والصحابة جميعًا عدول وجهالتهم لا تضر.

ثانيًا: لأن الواسطة لو كانت تابعيًا فأكثر التابعين ثقات.

[1] ولكن الرواية لم تثبت عن أبي هريرة بل الثابت أنه كان يفتي بالتسبيع

ثالثًا: أن الكذب لم يكن قد ظهر في الناس بعد يعني في الرواية.

فمن هنا أحسن من قال وهو أخونا في الله الشيخ طارق بن عوض الله أن المرسل مظنة الضعف وليس ضعيفًا ألبتة، وعليه فضعف المرسل يعتبر قريبًا، ويتأكد هذا من قبول أهل العلم مراسيل كبار التابعين كسعيد بن المسيب، ويعتبرونها في حكم المتصل لأن جل رواية سعيد بن المسيب عن صحابة.

أما المرسل في اصطلاح الأصوليين فهو يطلق على كل سقط في الإسناد، سواء كان هذا السقط إعضالًا -يعني سقوط راويين متتاليين-، أو انقطاعًا -وهو السقط من أي جزء من الإسناد- ولذا لم يعتبروا المرسل حجة، غير أن الإمام أحمد ﵀ احتج به ولكن شرط أن لا يكون في مقابله إلا الرأي.

قلت: وسر تقديم المرسل على الرأي والاجتهاد أنك لا تعدم في المرسل نسبة إلى رسول الله ﷺ وإن كانت ضعيفة إلا أنه أرجى من الرأي؛ ولذا كان من شرط أحمد أن لا يوجد في الباب غيره، ويقوى هذا عندهم إذا كان هذا الحديث المرسل قد جاء من طريق أخرى، أو جاء في فتاوى الصحابة ما يعضده، ومن هنا لم ير الحنابلة الوضوء من القهقهة؛ لأن كل الطرق التي جاء منها هذا المرسل تعتبر طرقًا ضعيفة، فلم يعتبروا به.

الأصل الثالث: الإجماع:

وقد زعم بعضهم أن الإمام ﵀ لا يقول بالإجماع، وذلك لما اشتُهر عنه أنه قال: "من ادعى الإجماع فقد كذب وما يدريه لعلهم اختلفوا".

قلت: ولا يفهم من هذا أن أحمد ﵀ ينكر الإجماع ألبتة، وإلا فهناك ما يدل على اعتباره بالإجماع واعتماده عليه. جاء الحسن بن ثواب أحمد فذكر له قولًا في تكبيرات العيد فقال: "من أين؟" قال: "من الإجماع"، فأقره أحمد ﵀ وهذه رواية ثابتة عنه تدل على اعتماد أحمد الإجماع واعتباره.

ثانيًا: ومما يقوي ما سبق أن جميع أئمة المذهب من بعده قد اعتمدوا الإجماع واعتبروا به وذكروه أصلًا من أصول مذهبه بحيث لا يوجد أحد قد أنكر الإجماع من أئمة مذهبه.

ثالثًا: أن أئمة مذهبه قد تأولوا قوله بأنه ﵀ إنما يعتمد إجماع الصحابة وإجماع القرون الثلاثة، أما من بعدهم فلا يمكن الاعتماد على الإجماع لافتراق الناس واتساع الآفاق وكثرة المسلمين.

رابعًا: ومن أهل العلم من تأول كلامه على نوع من الإجماع وهو إثبات الإجماع بدعوى عدم العلم بالمخالف.

خامسًا: بل في فتاوى أحمد في مسألة القراءة خلف الإمام، فقد اعتمد الإجماع أن هذه الآية في غير الصلاة ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ﴾ [الأعراف:٢٠٤].

سادسًا: وقد انتصر بعض أهل العلم لقول الإمام بأن هذه المقالة في حق أناس معينين ممن لا تعلق لهم بالإجماع أو لا حق لهم في مثل هذه الدعوى التي هي نقل الإجماع.

سابعًا: وقد تأول الإمام ابن القيم مقالة أحمد في أنها في إنكار أحمد تقديم الإجماع على النصوص.

الأصل الرابع: فتاوى الصحابة:

وهذا من أقوى أصوله رحمه الله مع تقديم قول الأعلم عند التعارض، وعدم الاعتبار بالقياس مع قول الصحابي، مع شرط عدم المعارضة للكتاب والسنة، فإن تعارضت أقوال الصحابة أخذ بقول الأعلم، مع شرط رابع وهو شهرة هذا القول عنه وعدم خلاف الصحابة له.

القياس: وقول الإمام أحمد بالقياس إلا أنه كان يراه ضرورة لا يجوز إلا عند الضرورة، ولعل البخاري أخذ ذلك عنه؛ لأن البخاري كان تلميذًا لأحمد، فبوب الباب : "باب ما ينهى عنه من تكلف القياس".

ميزات المذهب

الأول: عنايته بالدليل والنص؛ لأن الحنابلة كانوا أسعد الناس بالدليل؛ ذلك أن إمامهم كان محدثًا، وكان له من المعرفة بالحديث ما تصل إلى مليون حديث، فكانوا من هذا الباب أسعد الناس بالدليل.

ثانيًا: البعد عن الرأي؛ لأن الأحناف توسعوا في الرأي بسبب قلة البضاعة في الحديث فمرويات أبو حنيفة لا تجاوز ثلاثمائة حديث وأكثرها ضعيف لكن مرويات الإمام أحمد تصل إلى مليون والذي صح من هذا المليون كثير، فمن هنا لم يستعملوا الرأي بسبب عنايتهم بالدليل والحديث.

ثالثًا: بعدهم عن الفقه الافتراضي.

رابعًا: التيسير في الأحكام على خلاف ما يشاع عن مذهب أحمد من أنه متشدد، بل من طالع المذهب وجد فيه تيسيرًا.

رموز المذهب

فإن قال أحمد: "أخشى أن يكون كذا أو أخشى ألا يكون كذا": يعني يجوز أو لا يجوز.

قوله: "لا ينبغي لا يصلح" يعني يحرم.

قوله: "يعجبني": هذا أقرب إلى الندب منه إلى الوجوب، ويحتمل الوجوب.

فإن قال: "احتياطًا" فهذا عنده واجب.

وسكوت الإمام لا يعد رجوعًا عن قوله.

"الرواية" هو المنصوص عن أحمد يعني قولًا.

"التخريج" نقل الحكم من مسألة إلى ما يشبهها.

"الوجه" فهذا مستنبط بالقياس ، فمثلا إذا قال أحمد بوجوب التتابع في صيام الكفارة فإذًا يجب التتابع في صيام القضاء هذا يسمى وجه لأنه قاس صيام القضاء على صيام الكفارة.

و"القول" في مذهب الإمام أحمد هو اجتهاد الإمام -إمام المذهب- على الرواية عن الإمام أحمد، ولكن ينسبوه قولا لأنه على وفق رواية الإمام أحمد.

"كرَّه" عند الإمام أقرب إلى الكراهة التتريهية منها إلى التحريمية.

أئمة المذهب

المرحلة الأولى: مرحلة الجمع:

أول أئمة المذهب هو أبو بكر المروزي، وكان من ألزم الناس لأحمد، توفي عام خمسة وسبعين ومائتين، جمع له ما يقرب من ستين ألف مسألة، ومعه صالح وعبد الله ولداه ثم أبو داود سليمان بن الأشعث.

المرحلة الثانية: مرحلة التبويب:

على يد أبي بكر الخلال، وهو يعد الجامع لعلوم الإمام أحمد حتى جمع علمه في عشرين مجلدًا، ثم أبو القاسم الخِرقي تتلمذ على المروزي، وهو أول من وضع المذهب في متن فقهي، ثم أبو يعلى محمد بن الحسين القاضي وترجع إليه رياسة المذهب في آخر القرن الرابع، وجاء بعده ابن عقيل وابن الجوزي، ثم نجم المذهب وهم ابن قدامة المقدسي رحمه الله شارح متن أبي القاسم، وأبو البركات المجد ابن تيمية صاحب المحرر.

المرحلة الثالثة والأخيرة: تخريج المذهب على الأصول:

ابن تيمية وابن القيم وابن رجب وابن مفلح وهم الذين خرجوا مسائل المذهب على الأصول.

قوله رحمه الله: "جعلته على القولِ الصحيحِ مما اختارهُ مُعْظَمُ الأصحابِ، تسهيلاً على الطلابِ، وتذكرةً لأولي الألبابِ، مَعَ كثْرةِ عِلْمه، وقِلَّةِ حَجْمه".

هنا أثنى المصنف على مصنفه وهذه سنة قديمة في العلم لا تنكر وقد رأينا الشيخ الألباني يثني على شيء من أبحاثه يقول: "مما لا تجد مثله في كتاب"، وابن القيم كذلك يقول: "قد استوعبت في هذه المسألة أو حصل لي من الجمع ما لم يحصل لغيري من الناس" ليس هذا من باب الفخر بالعلم وإنما هذا من ذكر فضل الله تعالى عليه وليس هذا من باب التكبر والترفع بالعلم عن الناس، وأحسن الظن بعلمائنا.

"نسألُ اللهَ النَّفْعَ بِهِ، وأن يَجْعَلَهُ خالصاً لِوجهِهِ الكريمِ بِمَنّهِ وكَرَمِهِ؛ إنه مَنَّانٌ كريم".